«ديوان المحاسبة» اختبر المشاركين للتأكد من المهارات التي اكتسبوها

ورشة عمل «نظام التقييم الذاتي في مجال النزاهة» اختتمت أعمالها

جانب من ورشة العمل

الغانم متحدثا خلال الورشة

■ الغانم: نسعى إلى أن تصبح الأجهزة الرقابية حيادية بين السلطات ونتمنى وصول الرسالة إلى الأجهزة المعنية

■ الأنصاري: الديوان حريص على تطوير وتنمية آفاق التعاون مع أجهزة الرقابة العليا الشقيقة والصديقة

اختتمت ورشة عمل «نظام التقييم الذاتي في مجال النزاهة IntoSAINT» التي نظمها ديوان المحاسبة خلال الفترة من 9 - 13 ديسمبر 2012 بالتعاون مع المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة «الأرابوساي» ومحكمة التدقيق الهولندية.

وقال وكيل ديوان المحاسبة بالإنابة إسماعيل علي الغانم خلال حفل الختام إن ورشة العمل عززت النزاهة في أسلوب عمل الأجهزة الرقابية وان المشاركين أدوا اختبارات للتأكد من المهارات التي اكتسبوها، وتمنى ان تكون الورشة اضافت إلى معلومات المشاركين وخبرات جديدة لأبعاد موضوع تقييم النزاهة.

واضاف ان تقييم النزاهة من الأمور الايجابية التي تساعد في تطوير عمل الأجهزة الرقابية وهذا يأتي تحقيقا لأهداف المنظمة الدولية «الإنتوساي» بان تصبح الأجهزة الرقابية حيادية بين السلطات، وانمنى ان يحمل الزملاء المشاركين في هذه الورشة هذه الرسالة الى اجهزتهم.

من جانبه أكد مدير إدارة المنظمات الدولية فيصل الأنصاري ان الديوان حريص على تطوير وتنمية آفاق التعاون مع أجهزة الرقابة العليا الشقيقة والصديقة اعضاء المنظمة العربية «الأرابوساي» والمنظمة الأوروبية «اليوروساي» من خلال دعم الاتفاقيات المبرمة بين الطرفين وتفعيلها بما يخدم «الأرابوساي».

وتناولت الورشة الـ «IntoSAINT» كأداة تقييم ذاتية للأجهزة تمكنهم من تحليل المخاطر المتعلقة بالاستقامة وقياس مستوى نضج انظمة إدارتها، وتهدف الأداة إلى محاربة الفساد وينتج عنها توصيات إدارية لدعم الاستقامة في المؤسسة، كما عقد تقييم ذاتي خلال ورشة العمل مع توظيف «IntoSAINT» واختبارها داخل الأجهزة الرقابية العليا في العديد من الدول ذات الثقافات والخلفيات المؤسسية المختلفة، والهدف من هذا المشروع جعل هذه الأداة متاحة لمجتمع «الإنتوساي» كافة وتدريب مجموعة من الوسطاء.

وجدير بالذكر انه يحلول اجتماع الجمعية العمومية للأجهزة الرقابية «الإنتوساي» الحادي والعشرين المقرر عقده في الصين خلال عام 2013، يكون قد تحققت بعض الانجازات منها ان تكون «IntoSAINT» اداة معروفة وشائعة الاستخدام على نطاق واسع من قبل اعضاء الإنتوساي وغيرها من الشبكات الاقليمية الأخرى، و بعد تدريب الوسطاء في «لاهاي»، سيتم عقد خمسة ورش عمل إقليمية لتدريب الوسطاء ينتج عنها مجموعة مدربة من الوسطاء تتالف من ثمانية افراد على الأقل في كل منطقة.

ولكي يتم تحقيق الأهداف المحددة مسبقا في مؤتمر «الإنتوساي» وضرورة الدعم والمشاركة الفعالة لمجموعة جوهرية من الأجهزة الملتزمة، فقد طلب من كل الأجهزة المشاركة عقد تقييم ذاتي للنزاهة «IntoSAINT» داخل تلك الأجهزة تحت اشراف مدربين خارجيين وبمشاركة منتسبيها المؤهلين لذلك الغرض.

شارك في ورشة العمل مختصين من أجهزة الرقابة العليا بالدول الأعضاء في المنظمة العربية «الأرابوساي» وحاضر فيها كل من إينا دي هان وماريان ويليربنك من محكمة التدقيق الهولندية وحسين بن الحاج مسعود من دائرة المحاسبات التونسية ويعقوب يوسف السلطان من ديوان المحاسبة بالكويت.

«الزكاة» يوزع المساعدات على 300 أسرة سورية نازحة شمالي لبنان

بيروت - كونا: اعلنت هيئة الإغاثة والمساعدات الإنسانية في دار الفتوى اللبنانية توزيع مساعدات على 300 اسرة سورية نازحة في منطقة «اكروم - عكار» شمالي لبنان مقدمة من بيت الزكاة الكويتي.

وقال رئيس هيئة الإغاثة والمساعدات الإنسانية في دار الفتوى رياض عيتاني لـ«كونا» ان المساعدات الكويتية السخية تشكل عاملا اساسيا في رفع المعاناة عن النازحين لافتا الى ان الهيئة مستمرة في مساعدة النازحين بالتعاون من مختلف الجمعيات والهيئات الخيرية في الكويت.

واشاد عيتاني بالدور الكبير للكويت أميرا وحكومة وشعبا في مساعدة النازحين السوريين في لبنان فيما ثمن أيضا الدور الكبير للجمعيات والهيئات الخيرية الكويتية والخليجية في مساعدة اللاجئين السوريين في لبنان.

ونقل عيتاني شكر وامتنان النازحين السوريين للمساعدات الكويتية سواء على المستوى الحكومي والاهلي مؤكدا ان هذه المبادرات ليست بغريبة على الاشقاء الكويتيين الذين دائما ما يمدون يد العون لأشقائهم في كل مكان حيث ان تبرعات ومساعدات ومواقف الكويت اميرا وحكومة وشعبا تؤكد الأبعاد الانسانية لهذا الشعب الاصيل.

وتشير اخر الاحصاءات الى ان عدد النازحين السوريين في لبنان وصل الى اكثر من 156 الف نازح يتمركز اغلبهم شمالي لبنان بمناطق عكار وطرابلس والمنية والضنية.

ويقوم العديد من الناشطين من اهل الخير والجمعيات والمبرات الخيرية الكويتية بتقديم المساعدات الانسانية للنازحين السوريين في لبنان وتركيا والاردن ومنها بيت الزكاة الكويتي والرحمة العالمية والهيئة الخيرية الاسلامية العالمية وجمعية الاصلاح الاجتماعي واحياء التراث الاسلامي وغيرها من الجمعيات الخيرية الناشطة في هذا المجال.

الكويت تستضيف اجتماعات اللجنة الخليجية المركزية للتسجيل الدوائي اليوم

تستضيف دولة الكويت ممثلة بوزارة الصحة اليوم اجتماعات اللجنة الخليجية المركزية الـ«59» للتسجيل الدوائي بحضور ممثلي التسجيل المركزي بدول مجلس التعاون في مجال تسجيل الادوية وبمشاركة من الجمهورية اليمنية.

وقال وكيل وزارة الصحة المساعد لشؤون الصحة العامة الدكتور قيس الدويري لـ(كونا) امس ان اجتماعات اللجنة الخليجية التي تعقد برعاية وزير الصحة الدكتور محمد الهيفي وتستمر حتى 20 ديسمبر الجاري تاتي تفعيلا لقرارات مجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون الخليجي.

واضاف الدكتور الدويري ان قسم التسجيل المركزي يعتبر من اهم الاقسام في المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة بدول مجلس التعاون الخليجي خصوصا فيما يتعلق بالدواء بغية الحصول على دواء آمن وفعال.

وذكر ان اللجنة المركزية الخليجية تسعى الى الحصول على افضل الادوية الطبية واكثرها أمانا على صحة الانسان من خلال تفعيل عملية تقييم مصادر المواد الأولية المستخدمة في صناعة الادوية وتنظيم زيارات خاصة للمصانع المنتجة لتلك المواد وتدريب الكوادر على تقييم ودراسة ملف المادة الأولية لاعتماد قائمة معترف بها في دول مجلس التعاون للمصانع المنتجة.

وبين ان من اهم اعمال اجتماعات اللجنة المركزية «استكمال اجراءات تطبيق نظام الملف التقني الموحد الالكتروني للتسجيل المركزي بداية العام المقبل وتفعيل دور التعاون بين ادارات الرقابة الدوائية والهيئات الرقابية لدول المجلس للوقوف على آخر المستجدات الطبية في مجال صناعة الدواء عالميا».

مجلس الانجازات

وكان سمو أمير البلاد أصدر مرسوما في شهر أكتوبر الماضي يقضي بحل مجلس الامة «2009» ومرسوما آخر للدعوة لانتخاب أعضاء المجلس في الاول من ديسمبر الجاري حيث تنافس على مقاعد البرلمان الـ50 في الانتخابات التي جرت حينذاك 307 مرشحين ومرشحات وهي المرة الاولى التي تجري فيها «الانتخابات» على نظام الدوائر الخمس والصوت الواحد.

ومن المقرر أن يختار المجلس في اولى جلساته الرئيس ونائب الرئيس وفقا للمادة «92» من الدستور والمادة «28» من القانون رقم «21 لسنة 1963» الخاص باللائحة الداخلية لمجلس الامة حيث تنصان على أن «يختار المجلس في أول جلسة له ولمدة مدته رئيسا ونائب رئيس من بين أعضائه واذا خلا مكان أي منهما اختار المجلس من يحل محله الى نهاية مدته».

وتشير المادتان آنفتا الذكر الى أن «يكون الانتخاب في جميع الاحوال بالاغلبية المطلقة للحاضرين فإن لم تتحقق هذه الاغلبية في المرة الاولى اعيد الانتخاب بين الاثنين الحائزين لاكثر الاصوات فان تساوى مع ثانيهما غيره في عدد الاصوات اشترك معهما في انتخاب المرة الثانية ويكون الانتخاب في هذه الحالة بالاغلبية النسبية فان تساوى أكثر من واحد في الحصول على الاغلبية النسبية تم الاختيار بينهم بالقرعة».

ووفق المادة «30» من اللائحة الداخلية للمجلس فان «الرئيس هو الذي يمثل المجلس في اتصاله بالهيئات الاخرى ويتحدث باسمه ويشرف على جميع اعماله ويراقب مكتبه ولجانه كما يتولى الاشراف على الامانة العامة للمجلس ويراعي في كل ذلك تطبيق احكام الدستور والقوانين وينفذ نصوص اللائحة الداخلية لمجلس الامة كما انه يتولى حفظ النظام داخل المجلس وبأمره يأتمر الحرس الخاص بالمجلس» ويحل نائب الرئيس مكانه في حال غيابه.

ويتنافس على رئاسة المجلس كل من النواب علي الراشد ود.علي العمير واحمد المليفي، فيما رجحت مصادر نيابية تنازل أحد النواب الثلاثة وبقاء اثنين فقط، مشيرة إلى أن ترجيح الحكومة لأي منهما سيكون له الدور الأكبر في حسم الصراع على المنصة، وإن ذكرت المصادر نفسها أن التوجه الغالب لدى الحكومة هو ألا تصوت كـ«بلوك» واحد، وترك الخيار لكل وزير ليصوت حسب قناعته.

ومن المقرر كذلك أن يختار المجلس في جلسته الاولى غدا امين السر والمراقب اضافة الى أعضاء اللجان البرلمانية الدائمة والمؤقتة وذلك لدور الانعقاد العادي الاول.

وقد تعاقب على كرسي الرئاسة منذ اجراء انتخابات المجلس التاسيسي عام 1962 وحتى الفصل التشريعي الـ13 الذي بدأ في مايو 2009 ثماني شخصيات كان أولها عبداللطيف ثنيان الغانم حيث انتخب رئيسا للمجلس التاسيسي واستمر حتى 15 يناير 1963 بعد أن انهى مهمة اعداد مشروع الدستور الذي صدق عليه الامير الراحل الشيخ عبدالله السالم الصباح دون اجراء اي تعديل عليه.

وتم في الفصل التشريعي الاول الذي بدأ في 29 يناير 1963 انتخاب عبدالعزيز الصقر رئيسا للمجلس الا انه استقال في الخامس من يناير 1965 وتم انتخاب سعود العبدالرزاق رئيسا جديدا واستمر في هذا المنصب حتى نهاية الفصل التشريعي الاول في الثالث من يناير 1967.

وفي الفصل التشريعي الثاني الذي بدأ في السابع من فبراير 1967 تم انتخاب أحمد السرحان رئيسا للمجلس واستمر حتى ختام هذا الفصل في 30 ديسمبر 1970. وخلال الفصلين التشريعيين الثالث الذي جرت انتخاباته في 23 يناير 1971 والرابع الذي جرت انتخاباته في 27 يناير 1975 تم انتخاب خالد العدساني رئيسا للمجلس.

وفي الفصل التشريعي الخامس الذي بدأ في التاسع من مارس 1981 تم انتخاب محمد العدساني رئيسا للمجلس حيث استمر في هذا المنصب حتى ختام الفصل التشريعي في 19 يناير 1985.

وخلال الفصول التشريعية السادس الذي جرت انتخاباته في 20 فبراير 1985 والسابع الذي جرت انتخاباته في الخامس من اكتوبر 1992 والثامن الذي جرت انتخاباته في السابع من اكتوبر 1996 تم انتخاب احمد السعدون رئيسا للمجلس.

وفي الفصل التشريعي التاسع الذي بدأ في 17 يوليو 1999 تم انتخاب جاسم الخرافي والذي استمر في هذا المنصب حتى نهاية الفصل في 30 يونيو 2003 كما تمت تزكيته «الخرافي» رئيسا لمجلس الامة في الفصل التشريعي العاشر الذي بدأ في 19 يوليو 2003 وتم انتخابه رئيسا في الفصل التشريعي الـ11 الذي بدأ في 12 يوليو 2006 وانتهى بالحل في 19 مارس 2008.

وبالنسبة للفصل التشريعي الـ12 الذي بدأ في الاول من يونيو 2008 وانتهى بالحل ايضا في 18 مارس 2009 تم انتخاب الخرافي مجددا لرئاسة المجلس.

واستمر الخرافي في رئاسة مجلس الامة في فصله التشريعي الـ13 الذي بدأ في 31 مايو 2009 وانتهى بالحل في اكتوبر 2012 وذلك اثر فوزه بالتزكية بمنصب الرئاسة.

في سياق متصل شدد النائب عبد الله التميمي على رفضه القاطع لأي مظاهر للتازيم والاحتجاجات وبخاصة في هذا اليوم الذي يعد بداية جديدة للحياة السياسية الكويتية حيث يتفضل حضرة صاحب السمو بافتتاح الفصل التشريعي الرابع عشر لمجلس الامة.

وأكد التميمي في تصريح خاص لـ«الصباح» ان دعوة بعض الكتل السياسية للمبيت في ساحة الارادة ليست مبررة ولا تهدف إلا للمزيد من التصعيد والتازيم وعدم الاستقرار في البلاد وذكر ان مثل هذه التحركات مرفوضة من كافة ابناء الشعب الكويتي، داعيا جميع العقلاء الحريصين على مصلحة الكويت ان يتحركوا ويجهضوا كل تحرك من شانه احداث عدم استقرار وزعزعة للامن وان يعوا جيدا ان اليوم يعد تاريخيا للبلاد.

وناشد التميمي النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ احمد الحمود، بان يتخذ الاجراءات القانونية بحزم وصرامة ضد كل من يحاول الاخلال بامن البلاد وبخاصة اليوم الذي تشريف صاحب السمو لافتتاح الفصل التشريعي للبرلمان.

من جانبه اكد النائب خليل الصالح ان اليوم اشرقت فيه شمس جديدة للديمقراطية الكويتية بعد ان لبى الشعب دعوة ولي الامر امير البلاد وأكد سموه عشقه للديمقراطية ورغبته بان تكون الايام المقبلة مرحلة جديدة لمستقبل واعد للكويت.

وقال الصالح في تصريح خاص لـ«الصباح»: اليوم سوف يسجل التاريخ وقفة تحول ومنعطفا في تاريخ الكويت السياسي، مشيرا إلى ان الاجيال القادمة سوف تتذكر ذلك اليوم الذي جاءت فيه كوكبة نيابية لتعيد للكويت مسيرتها في الانجاز والعطاء والاستقرار والامن.

وعن دعوة كتلة الاغلبية المبطلة وبعض الحركات الشبابية للاعتصام في ساحة الارادة، اوضح الصالح ان المبدأ السياسي المتعارف عليه هو ان يعترف الطرف المهزوم بهزيمته بل ويتقدم لتهنئة الطرف الرابح ويظل الجميع يعمل تحت مظلة واحدة هي مصلحة الكويت داعيا جميع الكتل والتيارات ان تتسامى مبادئها السياسية بعيدا عن الحركات التي لا تهدف إلا لاحداث نوع من الضوضاء في يوم عرس ديمقراطي اكبر من ضوضائه.

ولفت إلى ان ما تعانيه الغالبية المبطلة وبعض الحركات ما هو الا نوع من فقدان البوصلة الصحيحة.

بدوره اوضح النائب عصام الدبوس ان الكويت مقبلة على مشارف مرحلة جديدة في تاريخها السياسي، قوامها التعاون والعمل على حل جميع القضايا العالقة التي تهم المواطنين.

اضاف الدبوس في تصريح خاص لـ«الصباح»: انه على الجميع القبول بالديمقراطية واقرارانها ونتائجها، مشيرا إلى ان اعضاء البرلمان الحاليين يمثلون ارادة الامة.

اما النائب حمادة متاحي الدوسري فاكد ان كتلة المحافظين تمد يدها للتعاون مع الحكومة على مختلف الأصعدة لما فيه خير الكويت، داخليا وخارجيا، من دون اي اشتراطات، وبما يخدم مصلحة الوطن والمواطنين، شريطة عدم المخالفة للشرع والدين.

واوضح الدوسري في تصريح خاص لـ«الصباح»: ان الكويت تمر بمرحلة تحد، وانه يتعين على الجميع نوابا وشعبا ان يشدوا من ازرها، وان يستنهضوا الهمم، مطالبا الحكومة بضرورة التعاون مع المجلس في شان ملف التنمية.

وعن الدعوة للاعتصامات والمبيت في الساحات اكد الدوسري ان مثل هذه التحركات غير جائزة شرعا وان القانون يحظرها ما لم يكن مرخصا لها، وكشف ان كتلة المحافظين البرلمانية ترفض رفضا قاطعا قضية حضور المراة لمثل هذه التجمعات والخروج للشارع والمبيت في الساحات، لافتا إلى ان هناك اختلافا داخل كتلة المعارضة المبطلة حول هذا الامر.

في غضون ذلك اكدت مصادر قانونية لـ«الصباح»: ان حق التظاهر مكفول دستوريا وقانونيا، غير ان التعدي على مؤسسات الدولة وتعطيل اعمالها يعد جريمة يحاسب عليها القانون.

«مبيت النساء»

وقال النائب السابق د.وليد الطبطبائي في موقعه على «تويتر»: «لايفترض بفعالية المبيت والتي دعت لها كرامة وطن ان يكون فيها اعلان عن مكان مخصص للنساء فالمفروض ان المبيت للشباب فقط، لذا يجب إلغاء الإعلان».

وفي تغريدة مباشرة الى حساب كرامة وطن، قال النائب في مجلس 2012 المبطل أسامة المناور: «ندعونا للمبيت ونقولون يوجد مكان للنساء!.. فهذه دعوة لمبيت النساء وهذا مرفوض شرعا وعقلا ولا نقبل به».

أما النائب السابق وعضو «التجمع السلفي» عبداللطيف العميري فقال: «مبيت النساء خارج بيوتهن في ساحة الإرادة او غيرها مخالف للشرع والعرف لا يجوز وعلى الاخوة المنظمين التراجع عن ذلك».

وقال النائب السابق د. جمعان الحربش: «القائمون على حساب كرامة وطن خيرة شباب الكويت نحسن بهم الظن ونثق بصدقهم وندعوهم لبيان ان نشاط المبيت خاص بالرجال وان الاعتصام صباحا للجميع».

من جهته، قال النائب السابق محمد هايف: «نثبه الأخوة في حساب كرامة أن المضي في الدعوة لمبيت النساء يخالف الفتاوى الشرعية والاعتبارات الإجتماعية ولا يكفي معه حسن المقصد والنية».

الهيفي: توفير

وأوضح الهيفي في تصريح إلى «الصباح» انه اطلع على الاستراتيجية العاملة للوزارة، وانه سيعمل بكل جد واهتمام على تطبيقها بما يخدم مصالح الوطن والمواطنين، ويحقق أكبر استفادة منها.

الزعابي: مشكلة

والتنسيق مع مختلف الجهات المعنية بتنفيذ المشاريع الإنشائية والأجهزة ذات الكثافة في استخدام هذا الطريق الحيوي.

واشار الزعابي في تصريح له عن أزمة «الغزالي» إلى ان الخطة الخاصة بتحويل حركة السير لشارع الغزالي لتنفيذ إزالة جسر الغزالي الواقع على تقاطع الغزالي مع طريق الجهراء كان قد بدأ العمل بإجراءاتها في شهر فبراير على أساس ان يتم البدء بأعمال تحويل السير في بداية فصل الصيف يوليو وفق ما تم الاتفاق عليه مع الجهات المعنية بالتنفيذ بغرض استغلال فرصة قلة كثافة الحركة المرورية على هذا الطريق في ذلك الوقت.

وأشار إلى ان الإدارة العامة للمرور طرحت مشروعا لإنشاء طريق خاص للشاحنات يمتد من خلف جامعة الكويت وصولا إلى منطقة الجديليات ومنها إلى طريق الدائري السادس، وذلك لما تشهده الطرق المؤدية إلى ميناء الشويخ من عمليات تطوير وتوسعة نتج عنها اختناقات مرورية شديدة خصوصا على طرق الغزالي وجمال عبدالناصر والجهراء.

«الداخلية»: 6580 مخالفة

1620 مخالفة مرورية في نطاق محافظة العاصمة وحجز 19مركبة بينما تم توقيع 1000 مخالفة وحجز 30 مركبة في محافظة الفروانية.

واضافت ان محافظة حولي سجلت 1758 مخالفة وتم حجز 41 مركبة ، بينما بلغ عدد المخالفات المرورية في الأحمدي 678 مخالفة وحجز 2 مركبة.

وفي محافظة مبارك الكبير تم تسجيل 174 مخالفة بينما بلغت المخالفات في الجهراء 446 مخالفة.

واشارت إلى ان إدارة العمليات بالإدارة العامة للمرور سجلت 750 مخالفة خلال عطلة نهاية الأسبوع وقامت بحجز115 مركبة وحجز 15 دراجة آلية، وتم تسجيل 154 مخالفة في المطار وحجز عدد 2 مركبة.

«البلدية»: إغلاق

جانب تحرير 14 محضر مخالفة كان ابرزها تداول مواد غذائية منتهية الصلاحية وتم إتلافها على الفور.

وقال الربيع في تصريح صحافي ان سبب قلق المطعمين يعود إلى ما تم ضبطه من مخالفات جسيمة تعرض صحة المستهلكين للخطر، مشيرا إلى ان فريق المفتشين تمكن من تحرير عدد 14 مخالفة اشتملت تداول مواد غذائية منتهية الصلاحية، العمل قبل الحصول على شهادة صحية وأخرى منتهية الصلاحية، تشغيل عامل قبل الحصول على شهادة صحية، إقامة إعلان بدون ترخيص، عدم التقيد بقواعد النظافة العامة في اماكن تداول الأغذية، فيما اسفرت عمليات التفتيش المستمرة التي قام بها مفتشو الفريق عن القضاء على العديد من الفئران أمام أعين العاملين بتلك المطاعم.

وأشار الربيع إلى أن مفتشي الفريق قاموا بغلق تلك المطاعم المخالفة للقوانين وانظمة البلدية بقراري الغلق الإداري ارقام 3744 و3745 لسنة 2012، لافتا إلى ان صحة وسلامة المستهلكين تعتبر «خطا احمر» لا يمكن تجاوزه باي حال من الاحوال، لافتا إلى استمرار تنفيذ الحملات التفتيشية المفاجئة على جميع الأنشطة الغذائية في مختلف المناطق التي تقع تحت مسؤولية بلدية المحافظة طبقا لبرنامج العمل اليومي لمفتشي النوبات التابع للفريق بهدف طمانة المستهلكين بان البلدية متواجدة على مدار الساعة وان جميع المواد الغذائية المتداولة والمعروضة للبيع تخضع لرقابتها من خلال عمليات التفتيش الدقيقة للمحلات والأسواق الغذائية إلى جانب أخذ العينات العشوائية من تلك المواد وفحصها مخبريا لتقرير مدى صلاحيتها للاستهلاك الآدمي.

المعشني: الانتخابات

الشاملة في عمان.

واوضح ان هذه الانتخابات اضافة جديدة لعملية الديموقراطية حيث سيكون هناك المساهمة في تعزيز وتفعيل كل جوانب الشورى من حيث الاقتراحات والاراء ليخدم كل نائب ولايته.

وقال ان المواطن العماني واع ومدرك لهذه الاهمية حيث ان اختياره للمرشح المناسب سيساهم ويعزز من الدور الايجابي في تفعيل هذه الجوانب الديمقراطية.

ولفت الى ان الانتخابات اقيمت بشكل الكتروني بالاضافة الى الاستعانة بالورقي ليكون النظام دقيق وواضح حيث يأتي هذا التطور مواكبة للحكومات الالكترونية ليسهل للناخب ويحفظ له حقه في اختيار من يراه مناسب بلا عمليات تزوير او غش.

وحول مشاركة المراة في هذه الانتخابات قال المعشني «ان المراة العمانية اخذت مكانتها في عدة محافل بتعزيزها للتنمية من خلال تبوؤها عدة مناصب من وزيرة وسفيرة وعضوة مجلس شورى بحيث انها اخذ نصيبها في هذا العهد الزاهر».

واضاف ان السفارة وبتوجيهات من الحكومة العمانية قامت بفتح ابوابها للناخبين العمانيين من المقيمين والدارسين في المؤسسات التعليمية الكويتية منذ الصباح الباكر للمشاركة في هذه انتخاب اعضاء المجالس البلدية مشيرا الى ان هذا اليوم خصص لاستقبال الناخبين في سفارات عمان في دول مجلس التعاون الخليجي ومحافظتين اثنتين في عمان.

واوضح المعشني ان عدد الناخبين المسجلين في القيود الانتخابية وصل الى حوالي 550 الف ناخب في جميع ولايات ومحافظات السلطنة وسيدلون باصواتهم في الـ22 من الشهر الجاري.

كي مون: فرصة

جاء ذلك في تقرير رفعه بان الى مجلس الامن الليلة قبل الماضية تناول الخيارات المتاحة لاستمرار مهام المنسق الدولي الرفيع المستوى لشؤون الاسرى وإعادة الممتلكات الكويتية من العراق فيتادي تاراسوف بعد انتهاء فترة عمله في وقت لاحق من ديسمبر الجاري.

واعتبر بان ان الشهور القليلة المقبلة تعد «فترة بناء ثقة» بالنسبة للكويت والعراق لتسوية المسائل العالقة بينهما مضيفا انه يمكن «خلال الشهور الستة المقبلة ان يعتمد الجانبان على دعم الأمم المتحدة الكامل من اجل تطبيع وتنسيق العلاقات بينهما».

المصريون يستفتون

للادلاء باصواتهم، حيث تشهد المحافظة إقبالاً كثيفا للمشاركة في التصويت على مشروع الدستور سواء بـ«نعم» أو «لا».

وقد قررت اللجنة العليا للانتخابات المشرفة على الاستفتاء، مد فترة التصويت إلى الساعة 9 مساء بدلاً من السابعة، وذلك لكثافة الحضور وتزايد أعداد المواطنين المقبلين على التصويت.

يذكر أن مكاتب الاقتراع في مصر فتحت ابوابها في الثامنة صباح أمس بالتوقيت المحلي «السادسة بتوقيت غرينتش» للاستفتاء على مشروع الدستور الجديد، الذي اثار جدلا وانقسامات حادة في الأسابيع الأخيرة.

ويشمل التصويت في المرحلة الأولى 10 محافظات، يشرف عليها قرابة 7 آلاف قاض في نحو 4500 مركز انتخابي. في حين تقرر أن تبدأ المرحلة الثانية يوم 22 ديسمبر الجاري في بقية المحافظات البالغ عددها 17، من بينها محافظة الجيزة.

ولم يتحدد رسميا حتى الآن موعد إعلان نتائج الاستفتاء.

مفتي السعودية

يجب الوقوف ضدهما ولا يجب اقرارهما ولا الدفاع عنهما، فهما ضرر على حاضر الامة ومستقبلها ولا يجوز التهاون والتساهل مع الفكر الارهابي والتكفيري».